الأمم المتحدة

S/2012/228

Distr.: General
17 April 2012
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة

بصفتي رئيساً لمجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نسخةً من الإعلان الصادر عن الاجتماع الاستثنائي الثامن لمجلس وزراء مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية الذي عُقد في لشبونة في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا التفضل بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها وإصدارهما كوثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) إسمايل أ. غاسبار **مارتنس**
السفير
الممثل الدائم

180412 180412 12-29856 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢ الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة

الاجتماع الاستثنائي الثامن لمجلس وزراء مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية لشبونة، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢

قرار بشأن الحالة في غينيا – بيساو

إن مجلس وزراء مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، وقد عقد اجتماعه الاستثنائي الثامن في لشبونة في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢ بهدف إجراء تحليل للحالة في جمهورية غينيا – بيساو في أعقاب الانقلاب العسكري الذي تعرض له البلد في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢؛

وإذ يشير إلى أن تحقيق السلام والديمقراطية وسيادة القانون وإعمال حقوق الإنسان وإحلال العدالة الاجتماعية هي المبادئ التأسيسية لمجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية؛

وقد أحاط علما ببالغ الأسى بالانقلاب العسكري الذي وقع في غينيا – بيساو في انتهاك صارخ لتلك المبادئ الجوهرية؛

وإذ يأخذ في الحسبان تفاقم الحالة من جراء وقوع الانقلاب العسكري عشية بدء الحملة الانتخابية للجولة الثانية من الانتخابات المعقودة لاختيار رئيس الجمهورية وفي خضم عملية انتخابية اعتبرتها الأوساط الوطنية والمجتمع الدولي عملية شفافة؛

وقد استمع إلى الإحاطة المفصلة والثرية التي قدمها وزير الخارجية والتعاون الدولي والمجتمعات الدولية لجمهورية غينيا – بيساو عن الحالة في بلده؛

يقرر أن:

١ – يدين بشدة جميع أعمال التخريب في غينيا – بيساو، ويطالب بأن يتم فورا إعادة العمل بالنظام الدستوري والشرعية الديمقراطية واستكمال العملية الانتخابية؛

٢ – يحث جميع الأطراف المعنية بأن توقف على الفور أعمال العنف والأعمال غير القانونية التي يشجبها المجتمع الدولي بأسره؛

٣ – يطالب بالحرص الشديد على صون وحماية السلامة الجسدية لجميع شاغلي المناصب العمومية وغيرهم من المواطنين الذين يحتجزهم المتمردون العسكريون وبالإفراج

عنهم فورا دون شروط، مؤكدا أن أي عمل ينطوي على العنف سيعتبر عملاً غير مقبول وستترتب عليه عواقب وخيمة تطال مرتكبيه إلى جانب تعرض جميع الضالعين فيه للمساءلة وفقا لأحكام القانون الجنائي الدولي؛

٤ - يؤكد أمام شعب غينيا - بيساو والمجتمع الدولي أن السلطة الوحيدة في غينيا - بيساو التي يعترف بها مجلس وزراء مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية هي تلك التي تنبثق عن التصويت الشعبي والشرعية المؤسسية ومقتضيات الدستور، ويرفض أية أعمال تقوم بها كيانات قد يعلن عنها في أعقاب الانقلاب العسكري؛

٥ - يدعم الدور الهام الذي تقوم به بموجب الاتفاق البعثةُ الأنغولية لدعم الإصلاح في قطاعي الدفاع والأمن من أجل تحقيق الاستقرار والسلام وإصلاح قطاعي الدفاع والأمن في غينيا - بيساو، وهو الاتفاق الذي اعترف به كل من المجتمع المدني والسلطات الشرعية في غينيا - بيساو والمجتمع المدني؛

٦ - يقيم تنسيقا وثيقا مع دول منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية وشركائها الإقليميين والدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي، بغية إنشاء شراكة فعالة يمكن أن تساهم في صنع السلام وإحلال الاستقرار الطويل الأمد في غينيا - بيساو؛

٧ - يبادر إلى إنشاء قوة تدخل في غينيا - بيساو في إطار الأمم المتحدة وبالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، مع أخذ التجارب الميدانية لبعثة الدعم الأنغولية في الحسبان وحسب ولاية يضعها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تهدف إلى تحقيق ما يلي:

(أ) الذود عن السلام والأمن؛

(ب) كفالة النظام الدستوري؛

(ج) حماية المؤسسات والسلطات الشرعية والسكان؛

(د) إتمام العملية الانتخابية؛

(هـ) تنفيذ إصلاح قطاعي الدفاع والأمن؛

٨ - يوجه تحذيرا إلى جميع الضالعين في تغيير النظام الدستوري في غينيا - بيساو، المدنيين منهم والعسكريين، مفاده أن استمرارَهم في هذه التصرفات غير القانونية سيدفع

الدول الأعضاء في مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية إلى اقتراح جزاءات محددة الهدف تفرضها المنظمات الدولية والإقليمية المعنية وتشمل:

(أ) حظر السفر؛

(ب) تجميد الأصول؛

(ج) المسؤولية الجنائية؛

٩ - يؤكد مجددا الحاجة الملحة إلى إتمام إصلاح قطاعي الدفاع والأمن في غينيا - بيساو باعتبار ذلك شرطا مسبقا لإحلال سلام واستقرار دائمين في ذلك البلد؛

١٠ - يعيد تأكيد أن الاحترام الكامل للنظام الدستوري وسيادة القانون والسلطات المشكلة ديمقراطياً وللعملية الانتخابية الحالية هو وحده الذي سيكفل لشعب غينيا - بيساو، وهو الضحية الرئيسية للحالة السائدة في بلده، تحقيق السلام والتنمية؛

١١ - يوافق على ''خطة عمل فورية'' تطبق ما تقرر في هذا القرار.

لشبونة، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢